

حرية الاديان

٢

ان اطلاق حرية الاديان من الامور الهامة جدا ولا سيما في اوربا لان العلاقات بين الحكومة والكنيسة هامة ايضا وهذه المسألة تعتبر في ذاتها من المسائل الاخلاقية والاجتماعية والدينية والسياسية فذلك يجب ان يكون رجال الدولة الذين يسفرون بين حكوماتهم والكنيسة من رجال العلم الذين لهم وقوف على الفقه والاقتصاد والتاريخ والسياسة واذا نظرنا في العلاقات التي تكون بين الدول والاديان نجد انها ترجع الى ثلاثة اقسام القسم الاول : ان تكون الكنيسة مطاعة منقادة للدولة بحيث تقم الكنيسة اوامر الدولة كلها وان تجاريها في غاياتها

ويرى بعض الفلاسفة ان الحكومة اذا ارادت ان توفق في اعمالها وتنجح في مقاصدها فعليها ان تتجنب مناصبة الكنيسة ومعاداتها وتواليها لان للكنيسة سلطات كبيرة على نفوس المتدينين فاذا كانت الكنيسة موالية للحكومة فمن غير شك ان الكنيسة تلقن اتباعها وجوب طاعة الحكومة والعكس بالعكس فاذا كانت العلاقات بين الكنيسة والحكومة حسنة فان مهمة الحكومة تكون سهلة لان المتدينين من الرجال والنساء لهم اتصال برؤساء الدين

القسم الثاني : ان تكون الدولة تابعة للكنيسة كما كان شأن الحكومات في القرن الوسطى فقد كانت الحكومة تابعة للباباوات ولكن بعد ان اتمتع سلطان الباباوات زال ذلك .

القسم الثالث : ان تقطع الاسباب بين الحكومة والكنيسة وت عزل الكنيسة عن الولاية الزمنية قد حدث ذلك في اوربا منذ اشرقت فيها شمس الحرية واكثر ذوي الراي في اوربا يميل الى هذا الشكل ليس بين الكنيسة والحكومة قسم غير هذه الاقسام الثلاثة

مبدأ الاديان في فرنسا

لم تكن الحرية الدينية في الماضي مطلقة في فرنسا فلم يكن للبروتستانت حقوق مدنية ولا سياسية ولم يعترف لهم بعقود الزواج التي كانوا يعقدونها وكان اولادهم يعدون غير

واذ كانت عزلة الامرة وانقطاع المرأة للعناية بشؤون الامومة مما يرفع مستواها الخلقي ، وبذهب بكثير من ميولها الاجرامية فان خروجها على ذلك النظام وخوضها لغمار الحياة العامة مما يشهد عاطفة الجريمة عندها ويعصف بميزتها الخلقية . لقد سارت المرأة في الاعوام الاخيرة شوطاً بعيداً في سبيل افتتاح ابواب الحياة العامة ومنافسة الرجل في ميدانها ، مستعينة سيف ذلك الجهاد بما تخلقه لها اسباب النظم الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة من وسائل العمل الى جانب الرجل ، وقد سارت المرأة ايضاً شوطاً بعيداً في سبيل النضال السياسي والاجتماعي فألفت الجمعيات والهيئات المختلفة لمناهضة الرجل وانتزاع ما تستطيع انتزاعه مما تقرر انه من حقوقها الطبيعية ، واذا كنا ممن يجذ ذلك الجهاد المشروع من ذلك النصف من المجتمع الذي قهره واستعبده النصف الآخر قرونا مديدة فانا لا نخجل من المجاهرة ايضاً بان لذلك النضال اثر سيء جداً في خلق المرأة وميولها السامية وعواطفها الشريفة ، وهذا الاثر السيء لا يقف عند قتل الغرائز السامية في المرأة وحدها بل يتعداه الى النسي لان المرأة وهي تؤدي نحوها واجبات الامومة والتربية ثبت اليه كثيراً من عواطفها وميولها

غير انه يمكن القول من جهة اخرى ان فتح ميدان الحياة والاعمال العامة لجهود المرأة قد يؤدي الى تخفيف البأساء التي تعصف بكثير من بنات جنسها ، وان كنا على اية حالة نعتقد ان خير النظم الاجتماعية هو ما تقتصر فيه جهود المرأة على الامرة والمدرسة فهي تستطيع ان تؤدي فيهما انفع الجهود واشرفها .

➤ محل بكارى وخورى ➤

يتعاملى التجارة والقوى يسبون وتسجيل جميع ماركات الفبارك

وكلاء : سيارات اوكلاند المشهورة وغيرها

ماكانت زراعية وامم واشهر محلات الحرائر والاصواف والسرائر

ويوجد بمستودع هذا المحل للبيع قبانات ولوازم السيارات وصابون صابون المشهور

وجميع اصناف الكحول

القدس باب الجديد صندوق البريد ٢٦ التلغون ١٤٢

ان لويس السادس عشر لما رأى ما وقع من التحول في الآراء لم يجرأ ان يحلف بميثاق كهذا علانية فحكلم ببعض كلمات غير مفهومة اثناء حلف اليمين ونجا منها .

والانقلاب الكبير في فرنسا لم يكفل حرية الاديان فانه مع انه لم يكن للحكومة دين رسمي وضعت قوانين تضايق المذهب الكاثوليكي فكان تعيين الكهنة للحكومة ومن تعين منهم عليه ان يحلف بيمين الاخلاص اليها ولم يقبل البابا بذلك .

وكان لويس السادس عشر متديناً فكانت ذلك سبباً في وقوع الثورة بينه وبين رجال الانقلاب وقد قبل ان يصدر قانونا في مصلحة الكاثوليك بمساعي الملكة ماريه انطوانات اما رجال الانقلاب فقد قرروا فصل الحكومة عن الكنيسة وانكروا كل دين ومذهب وقتلوا من رجال الدين كثيراً واتخذوا الكنائس اسطبلات .

ولا ريب ان هذه الاعمال شنيعة سواء كان مصدرها التعصب للدين او عليه لان حقيقة حرية الاديان ان يترك كل انسان وما يدين ولا يعارض احد فيها يعتقد واجبار الناس على ترك الدين جريمة وخيمة عاقبة .

ولما تقلد نابليون ازمة الملك اراد ان يتخذ البابا آلة لاغراضه ففقد بينه وبين البابا معاهدة نجاء البابا بنفسه بريس وتوجه نابليون وباركه وكان من مواد هذه المعاهدة تصديق الملك على رؤساء الدين الذي ينتخبهم البابا وان يلتزم رجال الدين الدعاء للملك والدولة عقب كل صلاة وان تنظم دوائر الرهبانية بمشاركة الحكومة ومنها ان رجال الدين اذا تجاوزوا ما لهم او اتوا عملاً معيياً او عارضوا احداً في مذهبه او فعلوا ما يخجل بالآداب العامة فللحكومة او من اعتدي عليه ان يقم الدعوى على المعتدي منهم وكانت لمجلس شورى الدولة الحق في تدقيق تلك الشكاية فيصدر امره باتخاذ الوسائل القانونية او بعدمه وبقيت احكام تلك المعاهدة نافذة منذ ذلك العهد ولا سيما بعد قيام الجمهورية الثالثة لان الحزب الريدكالي فيها جعل من مبادئه الاساسية فصل الكنيسة عن الحكومة وقد جاهد في سبيل ذلك بضع سنين وقد سهلت قصة دريغوس المشهورة قبول هذا المبدأ لان الكاثوليك في فرنسا كانوا اخصام دريغوس فقامت قيامة الاحرار عليهم واخذوا يذيعون عنهم انهم اعداء الحق والعدل في كل حين وانهم يقدحون في دريغوس مع علمهم ببرائته تعصباً منهم عليه لانه يهودي وكان من نتيجة تلك الحملات ان مال الجمهور في فرنسا الى الريدكاليين وغضب من الكاثوليك ونال

شرعيين فلم يكونوا يولون المناسب وقد اتخذ آل (كيز) المذهب البروتستانتي وسيلة للانتقام من اخصامهم والكيد لم وكانت الملكة كاترين تراس هذه العصبة التي كانت ترمي الى القضاء على الاميرال (كوليس) احد رؤساء البروتستانت الذي كان ينازع رجال هذه العصبة النفوذ وبعد مساع كثيرة تمكنت العصبة من اقناع الملك شارل بان البرتستانت اعداء للدولة الفرنسية وللشعب وله وانهم يترقبون الفرص لاغتيا له فكان من نتيجة هذه السعايات ان وقعت فاجعة (سان بيرتلنس) التي شوهت تاريخ فرانس وقد رُبت هذه المذبحة تزييلاً محكماً فوضعت العلامات على ابواب بيوت رؤساء البروتستانت ودفق ناقوس كنيسة (سان جرمن) منتصف الليل دقات محزنة وتبعتها نواقيس الكنائس الاخرى مرددة هذا الانين المنذر بالفاجعة وكانت هذه العلامة المتفق عليها بشروع في المذبحة فجهم الكاثوليك منتصف الليل على البروتستانت الآمنين في بيوتهم وذبحوهم في فراشهم كما تذبح النعاج حتى انه قيل ان الملك شارل كان يطلق من شرفة قصره الرصاص على الاطفال والنساء الذين كانوا يمارين من الموت ثم ان البرتستانت بعد هذه الفتنة نالوا حقوقهم المدنية والسياسية في زمن الملك هنري الرابع وقانون «نانت» قد كفل حرية الاديان وكان هذا القانون عظيماً لان جميع الدول في ذلك العصر كانت حقوقها العمومية مبنية على التعصب والجهل ولم تمنح دولة من الدول الشعب الحرية الدينية وقد كان البروتستانت في المانيا اعداءً للكاثوليك (والفالونستيون) في سويسرا كذلك اعداء للكاثوليك واللوثريين .

واول رجل فصل الدين عن السياسة هو وزير فرنسا المشهور الكردنال ريشيليو فقدم القومية على الدين ومن اقواله (ان البروتستانتية محترمة في عيني ما لم تكن مضرة بنافع فرنسا الحيوية) فرجح بقوله هذا القومية على الدين وقد نصر هذا الكردنال البروتستانت في حرب الثلاثين على الكاثوليك في المانيا اسيه انه قدم مصالح دولته في تلك الحرية على روابط المذهب فكان لسان حاله يقول الوطن اولاً ثم الدين وقد اعتدى بعد نشر قانون «نانت» على الحرية الدينية فلويس الرابع عشر ابطال هذا القانون المذكور بدعوى انه يجب ان يكون الناس على دين ملوكهم وعلى اثر ذلك حدثت فتن خطيرة من جملتها فاجعة (دارغونات) وقد كان الملوك في فرنسا حتى الانقلاب الكبير يحلفون حين توليهم الملك على استئصال ارباب المذاهب الاخرى في فرنسا وقهرهم حتى

على ان ذلك لم يمنع ان تكون الحكومة الاميركانية اكثر الحكومات تدبناً ورعاية للدين ففي كل سنة بفتح مجلس البرلمان بدعاء رجال الدين كما ان الاحزاب السياسية حينما تشترك المعارك الانتخابية تبدأ بالدعاء وكثير من الايام الدينية وايام الآحاد تكون معطلا فيها رسمية فضلا عن ان في قوانين اميركا ما يوجب احترام المواكب الدينية ورئيس الجمهورية في كل سنة في شهر تشرين الثاني يدعو الله بازيارك سيف الشعب الاميركي كما ان ذلك لم يمنع الشعب نفسه من تمسكه بدبته في مدينة نيويورك وغيرها من المدن الكبيرة خمسمائة او سبعمائة كنيسة وفي اميركا انواع المقرب البروتستانتي الذي له فروع تبلغ المئات في اسرة واحد يكون راسها من فرع والزوجة من فرع والابن من فرع والبنات من فرع ومع انه ليس لرجال الدين مقام رسمي يعطون فيه الولايم كرمي الشرف واعلى مرتبة في الحفلات تكون للاسقف

وبعض الحكومات تعني املاك الكنائس من ضريبة الاملاك والبعض يعترض على ذلك فيقول لم لا تؤخذ الضرائب على اموال الكنائس فيجيبهم الطرف الآخر بان الكنائس تقوم بوظائف البوليس لان المقصد من الاديان انما هو اصلاح الاخلاق العامة فالكنيسة تقول لاتباعها لا تعملوا شرّاً وتدي اليهم النصائح ولا يوجد دين من الاديان يأمر بغصب الاموال وقتل النفس فاذا ن يودي ارباب الاديان بذلك ووظائف البوليس ويعينونه في مهمته الشاقة وبفضل اعمالهم يقل مقدار الجرائم فلذلك يجب ان تعني اموال الكنائس من الضرائب

والطريق التي يعيش منها رؤساء الاديان التي لا تدفع اليهم الحكومة مرتبات ان من يدخل الكنيسة يدفع شيئاً معيناً اجرة الكرمي الذي يجلس عليه ولما كان الشعب ذا دين وغنى فان مبلغ ما يربحه رئيس الكنيسة سنوياً سبعون او ثمانون الف دولاراً وبذلك تكون معاش رؤساء الاديان رخيصة

وقيل ان المال كذلك في مكسيكا و برازيليا واستراليا من قبول مبدأ حرية الاديان وصفة العلاقات بين الكنيسة والحكومة وقد قبل بعض الدول مبدأ حرية الاديان الا انها اتخذت لها ديناً رسمياً كاتركترا واسبانيا ومانيا وروسيا قبل انقلابها الاخير فكل من هذه الدول مع قبولها مبدأ حرية الاديان اتخذت لها ديناً رسمياً مع اختلاف كبير في الادارات المذهبية مما سنطوّل تفصيله في العدد الآتي .

بذلك الربد كاليون الاكثرية في الانتخابات واخذوا في تطبيق مبدئهم الذي هو فصل الحكومة عن الكنيسة رويداً رويداً الى ان حدث في عهد وزارة (جول فردي) مدارس علمانية ونزعت الصلبان التي كانت معلنة في المدارس الابتدائية ووضع القانون المدني للزواج والطلاق مما هو ضربات من الحكومة للكاتوليك ثم ابطلت المدارس الكاثوليكية والتي امتياز كهنة الكاثوليك الذي هو المعافاة من الجندية كما ان البرلمان قبل اللائحة التي قدمها رئيس الوزارة المسيو بريان لفصل الكنيسة عن الحكومة وقد كانت الحكومة تدفع مرتبات سنوية لروساء الدين في فرنسا وكان لها سفير لدى الفاتيكان وللپاتيكان سفير لديها وقد اعتبر قداسة البابا على هذا القانون باعتبار انه مغاير للحقوق الطبيعية الالهية وانقطعت العلائق بين الفاتيكان والحكومة الفرنسية وقد اعاد على ما نذكر المسيو كمانصو رئيس وزارة فرنسا بعد الحرب السفارة بين الحكومة والفاتيكان ولكن لما تولت وزارة المسيو هربو كان من برنامجها السياسي الغاء هذه السفارة فعرض ذلك على البرلمان فافره الا ان مجلس الشيوخ عارض فيه وقد سقطت وزارة هربو لخذلانها في مجلس الشيوخ ومن اسباب خذلان هذا المجلس له سياسته ضد الكنيسة التي لا يوافقها عليها مجلس الشيوخ .

والحاصل ان حرية الاديان في فرنسا قد دخلت في اطوار كثيرة ففي الطور الاول: لم تكن الاديان حرة ثم منحت الاديان الحرية مع التزام الحكومة للمذهب الكاثوليكي رسمياً ثم ألغى البرلمان هذا الالتزام وجعل عوضاً عنه في الدستور الاعتراف بان اكثرية الشعب الفرنسي منتحلة لمذهب الكاثوليك ومع ذلك فلمذهب الكاثوليكي موقع رسمي فاذا لزم دعاء شكر ذهبت الحكومة الى الكنيسة الكاثوليكية ثم عدلت الحكومة عن ذلك وانفصلت عن الكنيسة انفصال تاماً

وفي العالم حكومات علاقاتها بالكنيسة على هذا النحو ومنها الولايات المتحدة فقد اخذت بمبدأ انفصال الحكومة عن الكنيسة يعني ان الحكومة لا تعترف بالاديان والمذاهب الموجودة في بلادها ولكن تسجلها رسمياً بدون اعتراف بها وفي دستورهما مواد يذكر فيها الدين فمنها المادة التي تنص على انه ليس للحكومة ان تسن قانوناً بتنافي حرية الاديان ومنها انه لا يتخذ الدين اساساً لتوظيف الموظفين ولا شأن للحكومة فيما عدا ذلك فلا تدفع ملياً واحداً لاحد من رجال الدين .

الاعدام ، النفي المؤبد ، الاجلاء الى المستعمرات ، الضرب بالعصا « من خمسين جلدة الى مائة » وبالعصا الدقيقة « من عشرة الى خمسين جلدة » ونظريات هذا الدستور لا تختلف عن نظريات دساتير اوروپا في زماننا اختلافاً محسوساً في غير الجرائم الموجهة ضد الحكومة اذ انه بموجب دستور الصينيين تدان اقرباء المتهم وتجري التعقيبات لهم وبعاقيون بمثل عقابه .

واذا تركنا قانون اجزاء جانباً فلا نجد للحقوق المدنية نصوصاً قانونية في دستور الصينيين هذا . اذ ان البحث في القانون المدني في دستور الصين ليس بالمقصود بالذات وانما وضع ذلك لتأييد العقاب بحق من يخالف القانون من افراد الموظفين الذين اقتضت العوائد والتقاليد توظيفهم . وتعرف الحقوق المدنية هذه بانوارها المطبقة فقط ولا استخراج نظرياتها يجب السير على هذه القاعدة .

وهذه الصفة الاساسية العقابية ليست مختصة بالصينيين بل انها تعدام الى جميع الاقوام الذين لا يزالون في حالة البداوة على انه مع ما يلزم من التخلص من هذه الحالة تدريجياً كما حدث في اوروپا فلم يفعل الصينيون شيئاً بقوا جامدين بتأثير طرق التوسع عندهم وحتى الآن قلما يجرأ واضع القانون في الصين على التعرض لها بشيء .

حقوق العائلة :- تقوم العائلة الصينية على اساس محبة الاولاد لوالديهم ومن اكبر مظاهر هذه المحبة العبادة للاسلاف والآباء التي ترجع الى اقدم العصور عند الصينيين ومن هنا نشأ نفوذ الاب والام في العائلة .

النكاح :- فالنكاح منذ العصور القديمة يعقد بشراء النساء . والشعن عبارة عن الهدايا ذات القيم الكبيرة التي تقدم للمرأة قبل زفافها وقلما كانت تربو على قيمة الجهاز للعروس . وكانت تجري الخطبة قبل الزواج والخطبة وان كانت عادة عقداً فلا تجري بين الخاطب والخطوبة حتي ولا يؤخذ لم رأي في هذا الشأن لا سيما وان الخاطب والخطوبة غالباً يكونان صغيرين وقد تجري الخطبة بين رئيسي العائلتين فقط وهذه الخطبة وان كانت عبارة عن وعد بالبيع مجبور كل من الطرفين على تصديقه بلا رسم وقد ابد ذلك بنوع من العقاب وهذا الوعد لا يفسخ الا بمرض الطرفين .

لقد حظر دستور الصين الزواج بين افراد الاسرة الواحدة كما مر معنا غرضاً سيئ في موضع آخر وقد قرر لمن يقدم على ذلك عقاباً شديداً الا انه قلما يراعي ذلك احد من